

صفقة الغاز مع إسرائيل تفقد مصر أهميتها الاستراتيجية



الجمعة 4 ديسمبر 2015 12:12 م

في مطلع الألفية الثالثة، حذر خبراء الطاقة المصريين، حكومتهم آنذاك من مغبة الاستمرار في استراتيجية تصدير النفط والغاز الطبيعي، لأسباب مرتبطة بقرب تعرض ثروة مصر النفطية للنضوب، إضافة إلى متطلبات التنمية التي كانت الحكومات المصرية تعلن عنها، بهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادي لا تقل عن 7%.

ومع استمرار الحكومات المتعاقبة، على تصدير النفط والغاز الطبيعي، دون اعتبار لمتطلبات المستقبل، فإنه بالإمكان اعتبار تصرف الحكومات المصرية تجاه الغاز الطبيعي على أنه إهدار للثروة الطبيعية، وبيعه بأسعار تقل عن متوسط البيع العالمي.

وفي عام 2008، أصبحت مصر مستوردا صافيا للطاقة، وخرج النفط من حزمة الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن مصر تشهد وضعاً مأزوماً في توفير الطاقة بشكل عام، وفي الغاز الطبيعي بشكل خاص، رافقه انخفاض في معدلات الإنتاج.

وتبين المعلومات لجهاز الإحصاء خلال نوفمبر 2015، أن إنتاج مصر من الغاز الطبيعي في سبتمبر/أيلول 2014 بلغ 3.011 مليون طن، وتراجع في سبتمبر/أيلول 2015 إلى 2.686 مليون طن، أي إن قيمة التراجع بلغت 325 ألف طن خلال فترة المقارنة، ونسبة تراجع بلغت 10.7%.

أما عن وضع الاستهلاك في مصر من الغاز الطبيعي، تشير النشرة نفسها أيضاً إلى أن الاستهلاك بلغ في سبتمبر/أيلول 2014 نحو 2.962 مليون طن، وارتفع في سبتمبر 2015 إلى 3.071 مليون طن، أي إن الاستهلاك زاد بنحو 109 ألف طن، ونسبة زيادة تصل إلى 3.6%.

والقراءة الأولية للفارق بين كميات الإنتاج والاستهلاك للغاز الطبيعي بمصر، قد لا توحي بوجود مشكلة كبيرة، ولكن الحقيقة التي تظهر حجم المشكلة في مصر، أن هذه الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي بمصر، تواجه تحديين:

أولى التحديات هي حصة الشريك الأجنبي التي تصل إلى نحو 40%، ثانياً التزامات مصر السابقة بعقود تصدير لعقود طويلة الأجل، وهذين الأمرين يمنعان مصر بشكل كبير من التمتع بحصتها من إنتاج الغاز، على الرغم من ضآلة حجم الإنتاج، مما يجبرها على استيراد الغاز الطبيعي، للوفاء بمتطلبات الصناعة، وكذلك احتياجات المنازل والاستخدامات غير الصناعية الأخرى.

وإن كان شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، قد شهد الإعلان عن بدء التوقيع على مذكرة تفاهم بين شركة دولفينيوس الخاصة المصرية، ومالكى حقل "لوثيران" الذي تسيطر عليه إسرائيل على شواطئ الأخيرة، فإن أزمة الطاقة عكست العلاقة بين القاهرة وتل أبيب.

وبعد أن كانت مصر تصدر الغاز الطبيعي لإسرائيل منذ منتصف التسعينيات، ستصبح مصر هي من تستورد الغاز في عام 2019/2020، بواقع 4 مليارات مكعب من الغاز سنوياً، ولفترة تمتد من 10 - 15 سنة.

ونشرت وسائل الإعلام، أن الحكومة المصرية ليست طرفاً في هذه الصفقة، وأنها لا تمنع في استيراد الغاز من أية دولة بالعالم، بما فيها إسرائيل.